زيلينسكي: تحطم مروحية وزير الداخلية «مأساة مروعة»

«الناتو»: لا يمكن الاستخفاف ببوتين وروسيا تجهز لحرب طويلة

الرئيس الروسي: أوكرانيا خدعتنا أكثر من مرة ودفعتنا للعملية العسكرية

عواصم – «وكالات»: اعتبر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي تحطم مروحية وزير الداخلية الأوكراني، أمس الأربعاء، قرب كييف «مأساة مروعة».

وقال في بيان نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي: «اليوم، وقعت مأساة مروعة في بروفاري في منطقة كييف. تحطمت مروحية تابعة لجهاز الدولة لحالات الطوارئ واندلع حريق في موقع التحطّم. الألم لا يوصف».

هذا وقال مسؤولون أوكرانيون إن 18 شخصاً، من بينهم وزير الداخلية ومسؤولون كبار آخرون في الوزارة وثلاثة أطفال قتلوا صباح اليوم حينما سقطت طائرة هليكوبتر بالقرب من روضة أطفال خارج كييف.

وأفاد حاكم منطقة كييف بإصابة 29 شخصاً، من بينهم 15 طفلاً، عندما سقطت الطائرة في منطقة سكنية في بلدة بروفاري على مشارف شرق العاصمة.

وشوهدت عدة جثامين مغطاة داخل فناء بالقرب من روضة الأطفال التي تضررت جراء الحادث. وانتشر رجل الطوارئ في موقع الحادث.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي

وقال قائد الشرطة الوطنية إيهور كليمينكو، إن وزير الداخلية دينيس موناستيرسكي قُتل هو ونائبه يفهيني ينين ومسؤولون كبار آخرون بالوزارة في سقوط الطائرة الهليكوبتر التابعة لخدمة الطوارئ الحكومية.

ولم يرو المسؤولون سبب التحطم. ولم يشر المسؤولون الأوكرانيون إلى أي هجوم روسي في المنطقة في وقت سقوط الطائرة.

وسيكون وزير الداخلية الأوكراني دينيس موناستيرسكي، المسؤول عن الشرطة والأمن داخل أوكرانيا، المسؤول الأوكراني الأرفع مستوى الذي يلقى حتفه منذ بدء الحرب.

من جهة أخرى أكد حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أمس الأربعاء، أنه لا يمكن الاستخفاف بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأن روسيا تجهز لحرب طويلة.

وقال الحلف إنه يمكن إيقاف الحرب إذا أراد بوتين ذلك، لكن الرئيس الروسي يعمل على رفع عدد قواته.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأول الثلاثاء، أن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو عقد اجتماعا حول زيادة حجم القوات المسلحة الروسية إلى 1.5 مليون خلال 2026–2023.

من جانب آخر أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن أوكرانيا جرّت روسيا للحرب، مؤكداً أن «غرور» المسؤولين الأوكرانيين يحول دون حل الأزمة.

وقال بوتين: «أوكرانيا خدعتنا أكثر من مرة ودفعتنا للعملية العسكرية»، مضيفاً أنه «كان يمكن حل الأزمة مع أوكرانيا سلمياً، لكن غرور قادتها كان كبيراً».

وشرح أن هدف روسيا من العملية العسكرية في أوكرانيا «هو إنهاء المعاناة في دونباس».

يأتي هذا بينما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس إن موسكو لم تر بعد أي مقترحات جادة لإقرار السلام في أوكرانيا وإن أفكار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بشأن هذا الموضوع غير مقبولة.

وقال لافروف إن موسكو مستعدة لمناقشة الأمر مع الدول الغربية والرد على أي مقترحات جادة، مضيفاً أن أي محادثات يجب أن تتناول المخاوف الأمنية الكثيرة لروسيا.

وجدد الوزير الروسي التأكيد على أن موسكو مستعدة للنظر في أي مفاوضات «جادة» من الغرب بشأن أوكرانيا، لكنه قال «لا جديد حتى الآن». وشدد على أنه «لا يمكن إجراء محادثات» مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

وفي حديثه خلال مؤتمر صحفي في موسكو، اعتبر لافروف أن حلف «الناتو» يحارب بلاده عبر أوكرانيا، مضيفاً «لا ينبغي أن يكون في أوكرانيا بنية تحتية عسكرية تشكل تهديداً لروسيا أو تضطهد المواطنين المتحدثين باللغة الروسية».

وأشار إلى أن ما يحدث في أوكرانيا هو نتيجة «الإعداد الأميركي لحربٍ هجينة ضد روسيا، مضيفاً أن «الولايات المتحدة انشأت تحالفاً بهدف إرساء «الحل النهائي للقضية الروسية»، أي لتعريض روسيا لهزيمة استراتيجية».

كما رأى لافروف أن «أحجام الدعم لأوكرانيا تشير إلى أن الغرب وضع الكثير في الحرب مع روسيا».

كما وصلت طائرات مراقبة تابعة للناتو إلى رومانيا، الثلاثاء، لتعزيز الجناح الشرقي للحلف العسكري والمساعدة في مراقبة النشاط العسكري الروسي.

وكشف الحلف، الأسبوع الماضي، أنه سينشر طائرات المراقبة المزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا في بوخارست، حيث ستبدأ رحلات استطلاع بشكل حصري فوق أراضي الدول الأعضاء بالحلف.

حل مجلس إقليمي ثانٍ في باكستان بضغط من حزب عمران خان

عواصم – «وكالات»: أمر حزب رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان، أمس الأربعاء، بحلّ مجلس إقليم خيبر بختونخوا، بعد أيام قليلة على خطوة مماثلة في إقليم آخر، في مسعى لفرض إجراء انتخابات مبكرة.

وكانت حركة «الإنصاف» الباكستانية التي يتزعمها خان، قد أمرت بحلّ مجلس إقليم البنجاب، السبت؛ بهدف إجبار الحكومة على الدعوة إلى انتخابات في أقرب وقت.

ووقّع حاكم خيبر بختونخوا حجي غلام علي، الأربعاء، على رسالة أعلن فيها حلّ البرلمان الإقليمي «بمفعول فوري»، بناء على طلب رئيس وزراء الإقليم وهو مسؤول كبير في حركة «الإنصاف».

وتسيطر حركة «الإنصاف»، منفردة أو عبر تحالف، على الغالبية في خيبر بختونخوا (شمال شرق)، وفي البنجاب؛ الإقليم الأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلاد.

وبموجب الدستور، يتعين الآن تنظيم انتخابات مبكرة في غضون 3 أشهر في هذين الإقليمين.

كذلك يتعين إجراء انتخابات تشريعية بحلول منتصف أكتوبر كحدّ أقصى. غير أن حكومة شهباز شريف تحاول تجنب تنظيم هذه الانتخابات، آملة إطلاق خطة إنقاذ بدعم من صندوق النقد الدولي، والحصول على قروض إضافية؛ بهدف تحقيق انتعاش اقتصادي وتعزيز شعبيّتها.

ولا يزال خان، الذي أُطيح به في أبريل الماضي بتصويت بحجب الثقة، يتمتّع بشعبية قوية.

ويُعدّ حلّ المجالس الإقليمية جزءاً من استراتيجيته للضغط على التحالف الهش الموجود في السلطة وإبراز الصعوبات التي يواجهها في إدارة البلاد، ولهذا الهدف نظّم، منذ منتصف أبريل، سلسلة تجمّعات كبيرة في مختلف أنحاء البلاد.

وتمرّ باكستان بأزمة سياسية منذ الإطاحة ببطل الكريكيت السابق، الذي يواصل تأكيد أن «مؤامرة» دبّرتها الولايات المتحدة كانت وراء سقوطه.

وكان عمران خان قد وصل إلى السلطة في عام 2018، بعد فوز حركة «الإنصاف» في الانتخابات التشريعية، مستندة إلى منصّة شعبوية تجمع بين الوعود بالإصلاحات الاجتماعية والمحافظة الدينية ومحاربة الفساد.

لكن الوضع الاقتصادي تدهور في عهده، كما خسر دعم الجيش الذي اتُّهم بالمساهمة في وصوله إلى السلطة.

وفي نوفمبر أصيب خان بالرصاص خلال تظاهرة، في محاولة اغتيال اتّهم رئيس الوزراء الحالي شهباز شريف وضابط كبير في استخبارات الجيش بالوقوف وراءها، من دون تقديم أدلّة على ذلك.

وتعاني البلاد من أزمة اقتصادية خطيرة على وقع هبوط الروبية والتضخم المتسارع ونضوب احتياطي النقد الأجنبي، وتفاقم الوضع بسبب الفيضانات المدمّرة في الصيف الماضي.

رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان

إردوغان يلمح إلى إجراء الانتخابات العامة بتركيا في 14 مايو

أنقرة –»وكالات»: لمّح الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى أن الانتخابات الرئاسية والنيابية في تركيا ستجرى في 14 مايو عقب انتهاء شهر رمضان، بعد 73 عاما على فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات العام 1950.

ولم يحدد إردوغان تاريخ إجراء الانتخابات، إلا أنه لمح إلى أنها ستجرى بعد «73 عاماً» على فوز الحزب الديمقراطي في العام 1950.

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان

وقال خلال اجتماع لنواب من حزب العدالة والتنمية «ستوجه أمتنا ردها على (تحالف طاولة الستة) (المعارض) في نفس اليوم بعد 73 عاماً».

ويبدأ شهر رمضان هذا العام في 23 مارس وينتهي في 21 أبريل .

حسب تصريح وزير الداخلية أحمد وحيدي

إيران تنتقد مشروع قانون أوروبي يدرج الحرس الثوري بقائمة الإرهاب

عواصم – «وكالات»: انتقد وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدي، أمس الأربعاء، مشروع قانون برلمان الاتحاد الأوروبي حول إدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب.

وقال وحيدي في تصريح للصحفيين عقب اجتماع الحكومة الإيرانية: «البعض في الغرب يريدون فعل شيءٍ خارج القواعد الدولية ويصفون قوة رسمية (الحرس الثوري) بالإرهاب، وهذا يُظهر ضعفهم الفكري والأخلاقي والسياسي».

وأوضح أن خطط البرلمان الأوروبي لإدراج الحرس الثوري الإيراني ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، أمر لا يبعث القلق لدى الإيرانيين. الحرس الثوري ماض في طريقه».

وفي بيانها، ذكرت الحكومة أن العملية نفذت «بدعم من العشائر المسلحة، وبالتعاون مع المخابرات الصومالية، والحلفاء الدوليين».

وفيما لم توضح من هم الحلفاء الدوليون، إلا أن الجيش الصومالي عادة ما ينفذ عمليات بدعم من قوات أمريكية.

وذكرت الحكومة أن «العملية العسكرية مستمرة حتى الآن (2:00 ت.غ) بإقليم شبيلي السفلي في ولاية هيرشبيلي، لكنه لم يذكر تفاصيل أكثر حول ما إذا كانت مصحوبة بغارات جوية.

والثلاثاء، خرجت مظاهرة في مدينة ستراسبورغ الفرنسية تطالب الاتحاد الأوروبي بوضع الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب.

وعقب المظاهرة نشرت مجموعة الخضر / مجموعة التحالف الأوروبي الحر في البرلمان الأوروبي مسودة اقتراح حول هذا الموضوع.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إنها تؤيد إدراج الحرس الثوري ضمن قائمة «الإرهاب»، وأنه تم التخطيط لفرض عقوبات جديدة ضد إيران.

وكان الاتحاد الأوروبي أعلن في 12 ديسمبر الفائت، عن إدراج 24 شخصًا و5 منظمات على قائمة العقوبات في إيران.

الصومال: مقتل 25 عنصرا من «الشباب»

مقديشو – «وكالات»: قتل 25 عنصرًا من حركة «الشباب»، أمس الأربعاء، في عملية عسكرية جنوبي الصومال.

جاء ذلك وفق بيان للحكومة الصومالية أورده التلفزيون الحكومي.

وحسب الحكومة، نفذ الجيش الصومالي عملية عسكرية استهدفت محيط بلدة «حوادلي» التي تعرّضت الثلاثاء لهجوم انتحاري من قبل عناصر الحركة.

وأفادت بأن «العملية تسببت في مقتل 25 من عناصر الشباب، فيما صادر الجيش عتادًا عسكريا كان بحوزة الإرهابيين».

تايوان تسمح بانضمام النساء لتدريبات قوات الاحتياط

عواصم – «وكالات»: أعلن الجيش التايواني أمس الأول (الثلاثاء)، عن خطط للسماح للنساء بالتطوع للانضمام إلى تدريبات قوات الاحتياط للمرة الأولى، حيث تواصل الصين تكثيف الضغط العسكري على الجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي.

واعتباراً من عام 2021 شكّلت النساء 15% من الجيش التايواني، لكنهن يعملن في أدوار غير قتالية.

ووفقاً لشبكة «سي إن إن» الأميركية، فقد قالت وزارة الدفاع التايوانية إنها ستسمح لـ220 مجندة سابقة بالتسجيل في التدريب ابتداءً من الربع الثاني من هذا العام.

وقال الميجور جنرال يو وين تشينغ، من وكالة التعبئة الدفاعية الشاملة بالوزارة، إن الخطوة ستكون على أساس تجريبي لهذا العام.

وسبق أن قالت وزارة الدفاع التايوانية إنها تدرب جنود الاحتياط الرجال فقط لأنها لا تملك القدرة الكافية لاستيعاب كلا الجنسين.

ورداً على ذلك، قال المشرّعون التايوانيون إن استبعاد النساء من التدريب الاحتياطي يرقى إلى التمييز بين الجنسين.

وفي ديسمبر أعلنت تايوان أنها ستمدد فترة التجنيد العسكري الإلزامي للرجال من أربعة أشهر إلى عام بدءاً من عام 2024، وسينطبق هذا المطلب على الرجال المولودين بعد عام 2005.

وتمتلك تايوان قوة عسكرية قوامها نحو 170 ألف فرد، معظمهم من المتطوعين، بينما تدرّب أيضاً نحو 120 ألف جندي احتياطي سنوياً.

ويجب على الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و36 إما التطوع للخدمة في الجيش وإما أداء فترة خدمة إلزامية في الاحتياط.

عناصر من الجيش التايواني